

## قانون السيادة الذي أصدرته الملكة إليزابيث الأولى (1559)

إنه قانون يعيد للتاج الملكي التشريع القديم الذي كان سائدًا على الوضع الكنسي والروحي. وهو يلغي كل تدخل خارجي مناقض له. جلالته، نحن رعاياك المطيعين والأوفياء لك، الأسياذ الروحيون والزمنيون وممثلي العامة في البرلمان الحالي، نطلب منك بتواضع أن تعيدي العمل بالقوانين والحالات التي تم إقرارها ووضعها في زمن والدك المرحوم صاحب الذكرى الطيبة والعالية القيمة، الملك هنري الثامن، وهي التدابير والقوانين التي تطبق على كل أجزاء البلاد وما يخضع لها، وذلك لوضع حد لكل تدخل تشريعي أو سلطوي خارجي. والسبب في ذلك أننا نحن رعاياك الوضعاء والأوفياء لك، لطالما كنا في حالة من الحكم الرشيد طيلة الأعوام الخمس والعشرين التي كانت تحت حكم والدك العزيز المذكور، حيث كنا دوماً في حالة من الانتظام الدائم، وتحررنا من الكثير من الأمور الظالمة التي كانت مفروضة علينا قبل حكمه من قبل السلطات والقوى الخارجية، وذلك قبل أن يتم البدء بإصدار مجموعة من القوانين الجيدة في سنتين الأولتين لحكم الملك الأخير فيليب و الملكة ماري.

والسبب في ذلك أن رعاياك الوضعاء كانوا خاضعين لمجموعة من القوانين والقوى الأجنبية التي كانت تستغلهم، وتفرض عليهم الكثير من الأمور الظالمة، ولهذا إننا نطلب من جلالته إعادة العمل بهذه القوانين التي تحررنا من القوى والقوانين الأجنبية وبالتالي إعادة الاعتبار للتشريع الملكي، وذلك من خلال إعادة الاعتبار لهذه القوانين من قبل سلطة البرلمان الحالي... وهذا البرلمان مدعو لقبول كل المقاطع والبنود والنقاط الموجودة في هذه القوانين...

وعليه، كل ما هو متأني من القوى والقوانين الخارجية، أكان روحياً أو زمنياً، يجب أن يتم إزاحته وعدم استعماله أو طاعته بحسب هذا الإجراء أكان في المملكة أو في المناطق التابعة لها. وبالتالي كل سلطة متأنية من أمير أو شخص أو دولة أو أسقف أو حاكم، فإنها مرفوضة، ولا يمكن لأي من هؤلاء بأي شكل من الأشكال أن يمارسوا أي شكل من أشكال السيادة أو القدرة أو التشريع أو السلطة أو الامتياز الروحي أو الكنسي في المملكة أو في المناطق الخاضعة لها. وعليه يتم إزالة كل التدابير والديساتير والأعراف والأوامر الصادرة عن هذه القوى الخارجية. إن جلالته، ومن سيخلفك من الملوك أو الملكات، هم الوحيدون الذين يجب أن يمارسوا القوة المطلقة والسلطة أكان في شؤون التشريع أو الامتيازات في أي من المجالات التي لها علاقة بالأمور الروحية والتشريع الكنسي.

ولأجل مراقبة ومتابعة هذا القانون بشكل أفضل، يمكن لجلالته أن تقرضي على رؤساء الأساقفة والأساقفة وكل شخص كنسي وكل خدام الكنيسة مهما كانت رتبهم، ومهما كان اعتبارهم وكانت وضعيتهم أو درجتهم وكل القضاء الزمنيين والشرفاء والضباط الزمنيين والوزراء، وكل من يخضع لجلالته داخل المملكة أو في المناطق الخاضعة لها أن يقسموا بالولاء لهذا القانون قبل استلامهم لمهامهم. ويكون القسم على الشكل التالي:

"أنا..... أشهد وأصرح بكامل وعيي أن جلالته الملكة هي الحاكم الأعلى الأوحده في المملكة وفي كل المناطق والبلدان الخاضعة لها، أكان في الأمور الروحية أو الكنسية أو الزمنية، وأني لا أخضع لأي سلطة تشريعية آتية من أمير أو شخص أو أسقف أو دولة من خارج المملكة. وأنا أرفض بشكل كامل وقاطع الامتثال أو الخضوع لأي تشريع خارجي، أو قوة، أو سلطة، وأعد أنني من هذه اللحظة علي أن أبدي ولائي وطاعتي لجلالته الملكة، وخلفائها، وبالتالي انضمامي إلى التاج الملكي لهذه المملكة: فليساعدني الرب وبوقه ما هو موجود داخل الكتاب المقدس"....

ولكي يكون هناك المزيد من المراقبة على هذا القانون وإزالة كل قوى أو سلطة خارجية. فإنه يمكنك أن تصدري قرار يقضي بأن كل شخص أو مجموعة أشخاص الذين يعيشون داخل المملكة أو في أي من المناطق الخاضعة لها.... إن أي شخص يقوم بالكتابة أو الطباعة أو بالتعليم أو بالتبشير أو بالتعبير اللفظي ويؤكد بشكل مباشر مسانده أو انضمامه أو خضوعه أو دفاعه عن أي سلطة، أو قوة، أو تشريع، روحية أو كنسية، لأي أمير، أو أسقف، أو شخص، أو دولة مستغلاً هذا الأمر داخل المملكة وداخل المناطق التابعة لها والخاضعة لطاعة جلالته الملكة، فهو مدان إضافة إلى كل من هو على علاقة به. وهم بالتالي يخضعون لمجموعة الأوامر والقوانين العامة التابعة للملكة والتي تتعامل مع هذه الحالة على أنها خيانة عظم، واعتداء من الدرجة الثالثة.

وعليه، فإن كل شخص ذات سلطة في هذه المملكة، من الذين أعطوا سلطة تنفيذ وتطبيق التشريعات من جانب جلالته ملكة إنكلترا ومن جانب من سيخلفها. فإن هذه السلطة أو القوة قد تكون روحية ويستطيع من خلالها أن يقوم بزيارات وأن يقوم بإصلاحات، وإعطاء الأوامر وتصحيح الأخطاء والهرطقات والانقسامات والاستغلات والأمور الخارجة عن حالتها الطبيعية وذلك من خلال عمله الفاضل. ولهذا لا يحق لهذا الشخص أن يستغل قوته أو سلطته بأي شكل من الأشكال لكي يأمر أو يحدد أو يحكم على أي أمر على أنه هرطقة ما يخالف الكتابات المقدسة أو روحية المجامع المسكونية الأربعة الأولى أو المجامع الأخرى التي حددت ما هي الهرطقات. فالجهة المخولة ذلك إنما هي السلطات الكنسية العليا الأخذ شرعيتها من الكتابات القانونية المقدسة، والمحكمة العليا في البرلمان التابع لهذه المملكة. فهو بالتعاون مع الإكليروس من يقوم بذلك بما يتوافق وأحكام هذا القانون.